

وزارة الآثار

قرار رقم ٢٢٦ لسنة ٢٠١٤

وزير الآثار

بعد الاطلاع على قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته
ولائحته التنفيذية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن إنشاء المجلس الأعلى للآثار وتعديلاته :
وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠١٢ :
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٤ :
وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بجلستها المنعقدة
 بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٩ :

وعلى موافقة مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٣٠ :
وعلى ما عرضه الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار :

قرر :

مادة أولى - تحديد خطوط التجميل كحرم لدار الحديث التكريتية «مسجد أبو علي»
بحى الجمرك - محافظة الإسكندرية ، طبقاً لما هو موضع بالحدود والمعالم بالذكرة الإيضاحية
والخريطة المساحية المرفقتين .

مادة ثانية - ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويُعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٠١٤/٦/١١

وزير الآثار

أ. د / محمد إبراهيم على

المجلس الأعلى للآثار

مذكرة إيضاحية

مشروع قرار وزير الدولة لشئون الآثار

بتحديد خطوط التجميل كحرم لدار الحديث التكريتية (مسجد أبو علي)

بحي الجمرك - محافظة الإسكندرية

تنص المادة (١٩) من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠١١ على أنه : «يجوز للموغير المختص بشئون الثقافة بناءً على طلب مجلس الإدارة إصدار قرار بتحديد خطوط التجميل للآثار العامة والمناطق الأثرية وتعتبر الأرضي الواقعه داخل تلك الخطوط أرضًا أثريه تسري عليها أحكام هذا القانون» .

وتنص المادة (٦٧) من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧١٢ لسنة ٢٠١٠ على أن : «وفقاً لأحكام القانون يشكل الأمين العام لجنتين برئاسته هما اللجنة الدائمة للآثار المصرية واليونانية والرومانية ، واللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية واليهودية ، ويجوز له أن يضم إلى عضوية أي منهما من يراه مناسباً من العاملين بالمجلس أو من خارجه من ذوى الخبرة أو من لهم اهتمام بشئون الآثار» .

وتنص المادة (٧٠) من اللائحة التنفيذية لذات القانون على أن : «تحتفظ اللجنتان وتصدر قراراتهما - كل فى صدر اختصاصاتها - بالنظر فى كل ما يتعلق بشئون الآثار ، وعلى الأخذ الموضوعات الآتية : ٣ - تحديد حرم الآثر ، وخطوط التجميل ، والمناطق المتاخمة ، ومحيط بيته الآثر ، والأراضي المعتبرة منافع عامة (آثار) والمطلوب إخضاعها» .

يقع دار الحديث التكريتية «مسجد أبو علي» ببحي الجمرك - محافظة الإسكندرية ، وهو مسجل فى عداد الآثار الإسلامية والقبطية بالقرار الوزاري رقم ١٠٣٥٧ لسنة ١٩٥١ بناءً على قرار السيد رئيس قطاع التمويل رقم ١٢١٣ لسنة ٢٠١١ بشأن تشكيل لجنة الحرم .

قامت اللجنة المشكّلة بالمعاينة على الطبيعة بمحضرها المؤرخ في ٢٠١١/٥/٨
واقتصرت حرمًا لدار الحديث التكريتية وتم إعداد تقرير بذلك .

تم عرض الموضوع على اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية والتي وافقت بجلستها

بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٩ على الحرم المقترح على الوجه التالي :

المجهة الشمالية : تعتبر حارة نمرة (٥٦) حرمًا طبيعياً .

المجهة الجنوبية : يؤخذ حرم مقداره ٥،٢م (متران ونصف المتر) من المحلات المجاورة .

المجهة الشرقية : تعتبر حارة مسجد أبو على حرمًا طبيعياً ، علمًا بأنه يوجد أشغال عبارة عن محلين مؤجّرين من وزارة الأوقاف .

المجهة الغربية : يعتبر شارع قبو الملاح حرمًا طبيعياً ، علمًا بأنه يوجد أشغال عبارة عن (٤) محلات مؤجّرة من الأوقاف .

كما وافق على ذلك مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار بجلسته بتاريخ ٢٠١٢/٩/٣٠

لذلك

فقد أعد مشروع القرار المرفق ويترشّف السيد الأستاذ الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار برفقه للتفضل بالنظر وعند الموافقة بإصداره .

الأمين العام

للمجلس الأعلى للآثار

أ.د / مصطفى أمين